تسريح بعض الموظفين.. بين تشويه التاريخ والنصب على الدولة

(4 - 4)

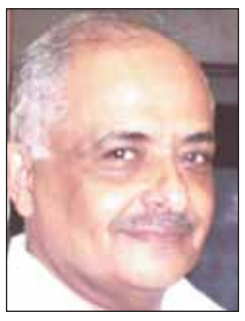

› نجيب قحطان الشعبي

تشكيل لجنة تظلمات تحقيقاً للعدالة

وتجدر الإشارة إلى أنه تأكيداً للعدالة أصدر رئيس الجمهورية والحكومة (قحطان الشعبي) قراراً بتشكيل لجنة برئاسة سيف الضالعي (عضو القيادة العامة للجبهة القومية وزير الخارجية) لتلقي أية تظلمات يتقدم بها من شملهم قرار التسريح ونص قرار تشكيل اللجنة على أن ترفع اللجنة التظلمات لرئيس الجمهورية ليبت فيها شخصياً.

سخف الزعم بأن التسريح استهدف أبناء عدن

يثبت كشف المسرحين بأنهم ليسوا من ابناء عدن فقط بل ومن مختلف مناطق الجمهورية حسبما أشرت من قبل، وفوق ذلك تلطم الحقائق التالية مزوري التاريخ:

1. لماذا سيستهدف التسريح أبناء عدن وحدهم؟
2. هل أبناء عدن في الخدمة المدنية كانوا 152 موظفاً فقط؟
3. القيادة العامة للتنظيم السياسي الحاكم والحكومة الوطنية كان في عضويتهما الكثير من ابناء عدن مثل توفيق عوبلي، عادل خليفة، عبدالباري قاسم، وغيرهم بل أن الوزير المختص بموضوع تسريح الموظفين وهو وزير العمل كان من ابناء عدن (عبدالملك اسماعيل)، كما أن إثنين من مديري مكاتب الرئيس الثلاثة كانا من أبناء عدن وهما عبدالله عقبة وجعفر علي عوض، ومحافظ عدن حينها كان هو الآخر من ابناء عدن (ابوبكر شفيق) فما تلك المزاعم التافهة بأن حكومة الإستقلال سرحت ابناء عدن؟!

والأخ فريد صحبي صاحب المقال الذي «حمض» من كثر نشره حيث يخرجه كل بضعة شهور ليغير عنوانه ثم يقدمه لهذا الموقع أو تلك الصحيفة ويتباكى فيه على عيال عدن الذين سرحوا «بقرار قحطاني» هو بنفسه . أي فريد . من ابناء عدن فهل شملك قرار التسريح القحطاني؟ بالطبع كلا فقد ظللت في وظيفتك مثل غيرك فلماذا الإفتراء ومحاولة تشويه حقائق تاريخ بلادنا؟!

لماذا هم يتباكون فقط على من سرحوا عقب الاستقلال؟

لماذا لم يتباكوا على آلاف سرحهم النظام الشيوعي بعد استقالة الرئيس قحطان؟ وأيضاً لم يتباكوا على آلاف سرحوا بعد جرائم ومجازر يناير 86؟ ولم يتباكوا على آلاف سرحوا بعد الحرب الأهلية اليمنية في1994م؟!

لقد أمسكوا فقط بالقلة الذين سرحوا بمارس 1968 وملأوا الدنيا نواحاً عليهم وصريخاً وعويلاً وشق صدور ودموع تماسيح بينما عددهم ليس بالآلاف ولا حتى بالمئات ولكن 152 فقط، وذلك لانهم سرحوا عقب الاستقلال بأقل من 4 أشهر فتكون فرصة لبث الاكاذيب بان حكومة الجبهة القومية سرحت موظفي جبهة التحرير وفي حكاوي أخرى سرحت العدانية!

تنبيه لرئيس الجمهورية وبلاغ للنائب العام للجمهورية

وبعد تبيان الحقائق في حلقاتي الأربع أتقدم بالتنبيه لرئيس الجمهورية وللكل وأتقدم ببلاغ من هنا علناً إلى النائب العام للجمهورية عن محاولة المدعو «بلال غلام حسين» النصب على الدولة ورئيسها للحصول على مبالغ عن طريق النصب زاعماً أن حكومة الإستقلال حرمت الموظفين المسرحين في مارس 1968 من مستحقات نهاية الخدمة فمات بعضهم كمداً وهاجر الآخرون! مستغلاً جهل الكثيرين بحقيقة تسريح أولئك الموظفين وجهلهم بتقرير بريطانيا لمعاشات تقاعدية لمن عملوا معها في الجنوب قبل الاستقلال ولذلك سرحتهم حكومة الاستقلال بدون أن تصرف لهم مستحقات نهاية الخدمة كونهم سيتسلمونها من السفارة البريطانية بعدن وهو ما حدث فعلاً إذ لا يعقل أن تصرف لهم المستحقات مرتين: من اليمن الجنوبية ومن بريطانيا!

تنويه: أعلم بأنني صفعت هواة تزوير حقائق تاريخنا الوطني وهدمت حجة تسريح موظفين بدون حقوق تقاعدية، وسيحاولون الرد علي ولكنهم لن يفعلوا أكثر من محاولة التشويش على الحقائق التي أوردتها أما إثبات عدم صحتها فلن يستطيعوا ، وبناء عليه لست مستعداً للدخول في أخذ ورد مع هواة تزوير تاريخنا الوطني فقد بينت الحقائق للقراء المهتمين وللدولة وهذا ما يهمني.

تقدير موقف حول المستقبل في مصر بعد ثورة 30 يونيو

دواعي الثورة:

في وصف موضوعي لدواعي الثورة على حكم الاخوان المسلمين يقول الكاتب المصري عبد الحليم قنديل. "قبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، عندما كان واضحا أن مرسي قد فاز بدعم القوى الوطنية خارج تيار اليمين الديني، وضع المتحاورون ما سمي 'اتفاق فيرمونت'، الذي بدا كأنه اتفاق على كل شيء، من الحكومة الائتلافية إلى صياغة الدستور التوافقي، وإلى القصاص لدم الشهداء، ولكن حين دخل مرسي إلى قصر الرئاسة، لحس كل الوعود، تماما كما تبخرت وعوده الانتخابية للشعب، واكتفي بتعيين عدد من شخوص 'فيرمونت' مستشارين، وسرعان ما تركوا الجمل بما حمل بعد إصدار مرسي لإعلانه الدستوري المنكود في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وكانت تلك قاصمة الظهر. وأضاف قائلا:

"كان الإعلان المنكود نهاية لقصة مرسي كرئيس منتخب معترف بشرعيته وطنيا، وتحول من وقتها إلى رئيس لا يعترف بشرعيته سوى أهله وعشيرته، وهم رهط متناقض من جماعة الإخوان وجماعات اليمين المتطرف، وقد تركهم حزب 'النور' السلفي بعد اشهر، ولم ينضم إليهم سوى شخصيات 'بير السلم' والمؤلفة جيوبهم. فيما زادت نبرة معارضة حزب عبد المنعم أبو الفتوح المنشق عن الإخوان، ووصلت إلى حد المطالبة مبكرا بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة."

الاستعجال الاخواني على السيطرة على مفاتيح القوة والثروة اوصلهم الى صراع مع الازهر والكنيسة في آن معا، والى صراع مع النقابات العمالية والفلاحية ورجال الاعمال وكبار الملاك في آن معا، كما قادهم الى صراع مع الاتحادات الطلابية والحركات النسوية ورجال الثقافة والفن والاعلام في آن معا، أما قاصمة الظهر الحقيقية فقد كانت في خوضهم صراعا مع القضاء والشرطة والجيش في آن معا.

الموقف الداخلي المصري:

أظهر استطلاع أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) في نهاية مايو/ أيار الماضي وأعلنت نتائجه قبل أيام، أن التأييد للرئيس محمد مرسي تراجع من 78 % بنهاية المائة يوم الأولى من حكمه إلى 32 % بعد عام من انتخابه، وكان استطلاع سابق أجراه المركز نفسه قد ذكر أن 70 % من بين 2016 تعرف على آرائهم نهاية أبريل/ نيسان الماضي، قالوا إنهم لن يصوتوا للرئيس مرسي بانتخابات جديدة، وأوضح المركز أن 30 % ممن استطلعهم أيدوا انتخاب الرئيس المصري مجددا.

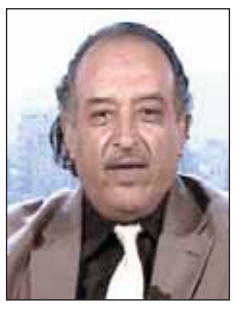

› أحمد صالح الفقيه

وكشفت نتيجة استطلاع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، أن 35 % من المصريين راضون عن أداء الرئيس مرسي وحكومته مقابل 65% غير راضين.

وقد نجح الاخوان المسلمون ، اذا كان الامر يستحق تسميته نجاحا في توحيد الراي العام المصري ضدهم، من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ومابينهما، بما في ذلك التيار السلفي الوهابي والصوفية والازهر والراسمالية المصرية غير الاخوانية.

الموقف السلفي من حكم الاخوان المسلمين انعكاس للصراع السعودي القطري ومن المتوقع ان يلقى نظام ما بعد مرسي دعما كبيرا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية والكويت، على اعتبار ان تفاقم شأن الاخوان المسلمين وترسخ سيطرتهم حيث هم الآن، في تونس وليبيا ومصر واليمن اضافة الى السودان، يشكل تهديدا للسعودية ودول الخليج.

اما بقية الانظمة العربية فسيكون من دواعي سعادتها سقوط حكم الاخوان المسلمين الذي يهدد كلا منها عبر تحركات داخلية سياسية وجهادية ارهابية، تحركها جماعة الاخوان المسلمين وتنظيمه الدولي.

من جهة اخرى سيؤدي سقوط حكم الاخوان في مصر الى انحسار كبير للهجمات المهددة لكل من سوريا وحزب الله وايران والتي يلعب فيها الاخوان المسلمون دورا محوريا.

ولذلك فانه من المرجح أن نظام ما بعد مرسي سيلقى ترحيبا وتاييدا واسع النطاق لدى معظم الدول العربية والاسلامية.

الموقف الدولي:

سيشكل سقوط حكم الاخوان المسلمين نكسة لمخطط الشرق الاوسط الكبير الامريكي، الذي يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وضمان تبعية دول المنطقة للولايات المتحدة، والقضاء على كل ما من شأنه تهديد أمن اسرائيل أو وجودها، ولذلك فقد هدد الكونجرس الامريكي بحجب المساعدات الامريكية عن الجيش المصري اذا شارك في الانقلاب على الرئيس المنتخب. لكن هذا التهديد يبقى تهديدا فارغا ليس الا، فالاتحاد الروسي متأهب تماما لاقتناص فرصة الحلول محل الولايات المتحدة الامريكية واستعادة امجاد علاقته بالجيش المصري والنظام المصري، وهي علاقات لا بد وستعود بشكل ما وبرغبة مصرية، في مرحلة ما بعد مرسي لايجاد نوع من التوازن .

أما فيما يتعلق ببقية الدول فان المشاركة المبهرة للشعب المصري في المظاهرات بتلك الاعداد الهائلة اكثر من كافية للاقتناع بشرعية نظام ما بعد مرسي كنتيجية منطقية لثورة 30 يونيو.

الخلاصة:

ممانعة الاخوان المسلمين للاعتراف بما تمثله ثورة 30 يونيو مفهومة، على اعتبار ان التسليم بنتائجها يعني تهديدا وجوديا للتنظيم الدولي للاخوان المسلمين باكمله. التهديدات التي يطلقها بعض رموز الاخوان وحلفا وهم الجهاديون بحرق مصر والاستشهاد دفاعا عن الشرعية ليست الا تهديدات يائسة. فلدى الدولة المصرية خبرة كبيرة في التعامل مع الارهاب الجهادي كما انها تحتفظ بمعلومات وكوادر قادرة على القضاء على بوادر اي محاولة لتنفيذ التهديدات بتأييد كاسح من الشعب المصري.

محاولات الترهيب والترويع ستكون بمثابة انتحار مادي وسياسي لحركة الاخوان المسلمين. لا الجيش ولا الشرطة المصرية، ولا القوى السياسية المعارضة للاخوان، ولا القوى الاجتماعية المختلفة، قادرة على التراجع الذي سيهدد مستقبلها ومستقبل البلاد بأخطار جسيمة. ولذلك فان من المرجح ان المصريين سيطوون صفحة الاخوان اليوم.

لابد ان الشعب المصري سيختار من الآن وصاعدا للمناصب العامة الكبرى أشخاصا يثق بهم ولا يفرضون عليه، و يتصفون بالاستقلالية و لا يكونون قادة او تابعين لاي تيارات سياسية او طائفية شمولية، ويملكون العلم و الخبرة لاعادة بناء المؤسسات بحيث لا تسيطر عليها مجموعة معينة او حاكم، ووضع دستور اساسه العدل والمساواة بين كل افراد الشعب.

الاحزاب الاسلامية شأنها شأن الاحزاب الشمولية فاشية ونازية قومية وشيوعية جميعها مستنسخة من النموذج اللينيني الذي بنى الحزب في ظل القمع البوليسي ليكون منظمة انقلابية بنيتها اشبه ما تكون ببنية عصابات المافيا. تراتبية حديدية وطاعة مطلقة لانقاش فيها، أوفي احسن الاحوال "نفذ ثم ناقش".

والاحزاب الشمولية ببنيتها هذه ابعد ما تكون عن الايمان بالديمقراطية ، وهي ان شاركت في العملية الديمقراطية تهدف الى اتخاذها سلما، قليل التكلفة، الى السلطة. وما ان تصل اليها حتى تعمل على تحطيم السلم، باساليب ادارية واخرى ظاهرها الدستور والقانون وباطنها التعسف والغلبة، كي لا يصل غيرها الى ما وصلت اليه.

وأثناء حكم الاحزاب الشمولية يكون أكبر همها ابتلاع الدولة بحيث تسيطر على مفاصلها ومن ثم على مفاصل الثروة والقوة في البلاد، فيجب التنبه الى هذا الخطر وعدم السماح به وله .

› فريد الصحبي

الله يسامحك يا نجيب قحطان الشعبي

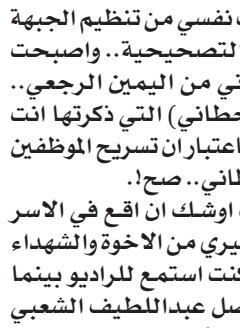

يبدو ان حمى التهكم على العدنيين (مش عارف عملوا له ايه) قد عاودت الاخ نجيب.. ولا شك انني شخصيا أتألم لحالته هذه.. وادعوه صادقا ان يبرأ منها.. لانه ولسبب بسيط عزيز علي.. ليس هو فقط.. بل كل أفراد آل الشعبي!.

أما ناصر أخوه الاصغر.. فانا احبه اذ كان تلميذا لدي في المدرسة المتوسطة عندما كنت مديرها بعد الاستقلال مباشرة.. اما نجيب فقد كان حينها تلميذا في الثانوية بخور مكسر.. هذا حسب قدرة ذاكرتي.. ولا انسى يوما قمت فيه بمعاقبة التلميذ ناصر امام زملائه في المدرسة لاثبت لهم انه وان كان ابن رئيس الجمهورية الا انني اعاقبه مثلكم تماما.. وهكذا كانت الروح الثورية الشعبية الصادقة التي كان عليها المناضلون.. هذه الروح انتهت وذبلت وماتت وشبعت موت بعد الخطوة التصحيحية في 22 يونيو 1969م.. بعد رحيل قحطان الشعبي!.

واذا ما ذهبت الى ارشيف قناة عدن القديم وطلبت عرض صور جنازة المرحوم قحطان محمد الشعبي.. ستفاجأ بظهوري كاملا وبوضوح في مقدمة الجنازة.. مقدمة النعش.. في وقت احجم الكثيرون عن الظهور في هذه الجنازة خشية ان يصبحوا من المشبوهين لدى السلطة!.

وطبعا انت لا تعلم بأني فصلت نفسي من تنظيم الجبهة القومية مباشرة بعد الخطوة التصحيحية.. واصبحت مواطنا من الدرجة الرابعة لاني من اليمين الرجعي.. قحطاني.. اما عبارة (بقرار قحطاني) التي ذكرتها انت في مقالك الاخير مش غلط.. باعتبار ان تسريح الموظفين العدنيين كان في الزمان القحطاني.. صح!.

وانت ايضا لا تعلم انني كنت اوشك ان اقع في الاسر مع الشهيد علي عبدالعليم.. كغيري من الاخوة والشهداء لولا العناية الالهية.. ويوم ان كنت استمع للراديو بينما كنت اتغذى وعلمت بمقتل فيصل عبداللطيف الشعبي في سجنه.. لفظت ما في فمي من أكل وذهبت فيما يشبه الغيبوبة!.

فيصل الشعبي كان زميل دراسة في مصر.. كنا نلتقي في شقة المرحوم جعفر سعيد العدني مراقب البعثات العدنية في مصر العربية.. مصر جمال عبدالناصر.. بعد سنوات كنت في تعز عام 1964م لاتمام اجراءات منحة دراسية الى روسيا عبر المغفور له المرحوم عبدالله باذيب.. لم اوفق في هذه المنحة وبينما كنت أهم بالعودة الى عدن التقيت بالصدفة على الطريق..ويا لمحاسن الصدف.. بالصديق القديم فيصل عبداللطيف الشعبي الذي هلل واستبشر حين رآني.. واخذني للتو الى مكتب الجبهة القومية في تعز ليعرفني بقادة التنظيم المتواجدين حينها وكان منهم على ما اذكر سالم زين.. وعندما عدت الى الفندق وجدت ان اخي فيصل قد سبقني اليه بارساله مجموعة من كتيبات ومنشورات تنظيم الجبهة القومية لاخذها معي الى عدن!.

ولا داعي للافاضة بلقاءاتي به الخاصة في عدن بعد ذلك.. ولا اعتقدك تنسى مقالي الذي كتبته بعنوان (خيط الدم) في صحيفة (الأيام) في 23 / 2 / 2000م الخاص بالشهيد فيصل عبداللطيف الشعبي.

عزيزي نجيب.. كفى تهكما على العدنيين.. فتلك ليس شيمة آل الشعبي.. تنكر على العدنيين هويتهم العدنية.. ليس من حق احد أن يفعل ذلك.. تبحث عن الجذور والاصول وتستعدي ابناء جلدتك واخوانك في الله (ايه انت غاوي شكل)!.

تصفني حسب تعبيرك بالمستوطنين القادمين من الحجرية.. انا واهلي الذين تربوا في حواري عدن.. انا لا يهمني ان اكون هندياً او صومالياً.. لا يهمني ان اكون رومياً او فارسياً او حبشياً.. لا يهمني يا عزيزي إلا أن اكون انساناً.. انسان وبس.. انسان كما خلقني الله.. وكما ارادني ان اكون.. خليفته في الارض.. وكما امرني ان احب واحترم اخي الانسان!.

عزيزي نجيب.. الفت نظرك الى مقالة اعجبتني للاخت الدكتورة اسمهان العلس الأمين العام للجمعية اليمنية للتاريخ والآثار بعنوان (للباحثين عن جذور.. اتقوا الله في عدن).. المقالة صدرت على صدر هذه الصحيفة الحرة.. صحيفة الرأي والرأي الآخر.. في عددها الصادر في 29 / 2 / 2012م.. ارجو ان تقرأها.. هذا اذا لم تكن قد قرأتها.. ولا اخالك الا ان تكون قد قرأتها.. مع تحياتي يا عزيزي يا نجيب.. وهذا على عجل مني.. تمنياتي لك باطيب الاوقات.

مرسي بين الشرعية و الشريعة

› الدكتور عادل عامر

النظام السياسي هو مجموع العناصر ذات الطبيعة الإيديولوجية والمؤسساتية والسوسيولوجية التي تُشكل معًا حكومة دولة معينة خلال مرحلة محددة. وتنطوي هذه الصيغة على عدة مكونات جوهرية للنظام السياسي، هي: طبيعة السلطة ودورها، بنية المؤسسات ومبدأ الشرعية. والسلطة السياسية هي، بطبيعتها، علاقة قوة بين إرادتين، و وضعية هيمنة واقعية ذات توازن غير ثابت، تظهر من خلال نمطين أساسيين، هما: نمط القدرة ووسيلته النوعية القوة، ونمط ‹‹حق القيادة›› وأساسه النفوذ والسمو اللذان يقربهما المحكومون، لأنه يتوافق مع منظومتهم القيمية. ولان حقّ القيادة يجب أن يرتكز دائمًا على مبدأ شرعنة يربط بين عناصر الهيئة الاجتماعية. كما أن مفهوم الشرعية يتطلب معالجة أساس السلطة و مبرر الخضوع المرتبط به والناجم عنه، ويكمن امتثال حكومة الدولة للقيم التي يرتكز عليها النظام السياسي، ضمن إطار اجتماعي – ثقافي معين، استنادًا إلى معايير تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية.

إن السياسة في الشريعة استخدمت بمعناها اللغوي. وهي تعني:

القيام على شأن الرعية من قِبَل ولاتهم بما يصلحهم من الأمر والنهي والإرشاد والتهذيب، وما يحتاج إليه ذلك من وضع تنظيمات أو ترتيبات إدارية تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية بجلب المنافع أو الأمور الملائمة، ودفع المضار والشرور أو الأمور المنافية.

وإذا كان مفهوم المشروعية لا يثير، ظاهريًا، أية إشكالية حقيقية، باعتبار أن كل ما يتطابق مع أحكام القوانين الوضعية النافذة يعد مشروعًا، فإن مفهوم الشرعية يثير جدلا فقهيًا وفكريًا واسعًا، إذ ظهرت اتجاهات متعددة في هذا المجال، كالمذهب الوضعي، واحترافية الوظيفة السياسية، والمفهوم الفوضوي والماركسي للشرعية، والمدرسة القرارية، والمقاربة البنيوية والنخبوية لإشكالية الشرعية، ونظرية النظم.

وجّه الرئيس المصري محمد مرسي كلمة للمصريين أكد فيها تمسّكه بالشرعية، مؤكداً أن المصريين كلّفوه في انتخابات 2012 بتحمل مسؤولية مصر. ذكّر مرسي بأنه في الانتخابات التي جرت في مايو 2012 "المصريون أعلنوا للعالم أنهم اختاروا رئيساً"، وعبّروا حينها عن فرحهم في هذه العملية الديمقراطية، مضيفاً أن الجيش بعدها "سلم السلطة لرئيس مدني منتخب لأول مرة في تاريخ مصر". وعاد وأقرّ مرسي بوقوعه، خلال حكمه، في أخطاء وبعض التقصير، مؤكداً: "رأيت الأمور أكثر وضوحاً بعد عامٍ من المسؤولية". واعتبر أن "تحديات الماضي ظلّت موجودة، الديمقراطية تجربة جديدة. هذا تحدٍّ"، مشيراً إلى أنها لا تعجب البعض "لأنهم يريدون الفساد".

وتابع قائلاً: "نحتاج وقتاً للتغلب على التحديات التي ورثناها من النظام السابق"، معتبراً أن بقايا النظام السابق يحاولون جاهدين لإبقاء الحال على ما كان عليه ولعودتهم إلى السلطة. وشدّد على وجود مَنْ يستغل غضب الشباب الذي وصفه بـ"المشروع والطبيعي"، مشيراً إلى أن "بقايا النظام السابق" يحاولون من خلال ذلك أن يحدثوا الفوضى ويثيروا الشغب ويظهروا أن هناك عنفاً بين المصريين. وتساءل: "لمَ العنف لا يظهر سوى في المواعيد التي يحددونها والتوقيت الذي يحددونه؟". واعتبر مرسي أن شرعية الدستور هي الوحيدة - إن تم احترامها - الكفيلة بضمان السلم، وأن لا يبقى هناك قتال بين المصريين وسفك للدماء. وتوجّه بكلمة لأبناء مصر المعارضين قائلاً: "مصر ملك لنا كلنا. محمد مرسي ليس حريصاً على كرسي. لكن الشعب اختارني في انتخابات حرة نزيهة وألزمني بتحمّل مسؤولية مصر. والدستور كلّفني بذلك. ليس لديّ خيار أن أتحمل المسؤولية. أنا أتحمل المسؤولية، وكنت ومازلت وسأبقى أتحملها".

لم يتحدث الرئيس في خطابه عن قضايا سيناء وقضايا الخطف الجارية فيها وقتل الجنود المصريين على الحدود، ولم يتحدث عن الخطر المهدد لمصر وهو سد النهضة في اثيوبيا وآثاره على مصر ومخاوف انهيار الاقتصاد المصري، ولم يتطرق أيضاً إلى إسرائيل وخطرها على مصر. فكل ما يهمه أخونة الدولة المصرية دون تغيير أو تحسين لمؤسساتها والنظر في كيفية إدارة البلاد والخروج من أزمتها والذي بدا واضحاً في اتخاذ عدد من القرارات غير المدروسة والتي تهدف إلى الهيمنة على مؤسسات الدولة كما جرى في تعيين المحافظين غير المختصين ومن بينهم محافظ الأقصر.

إن النظم السياسية والأمنية في العالم العربي فجرت الثورات والانقسامات، والتيارات الإسلامية قد فشلت حقا في إدارة الأزمة بل استخدمت الثورة وسيلة للسيطرة على السلطة كما هو الحال في مصر وتونس، بل زادوا بلدانهم أزمات جديدة دون أفق حل، وسلكوا خطى النيوليبرالية المتوحشة في استلاب السلطة ولم يحققوا المطالب الشعبية العادلة في الحرية والعيش والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية.حتى انه قد ظهر لنا في الآونة الأخيرة على لسان ساسة جبهة الإنقاذ مصطلح الشرعية الاخلاقية وهو مصطلح تخلو منه كتب العلوم السياسية والقانونية ويدل على أن بعض الساسة يذهبون لمخاطبة عقول العامة بمصطلحات تخلو منها السياسة إلا إنها تحقق مآربهم في تهييج الشارع ضد نظام اكتسب المشروعية والشرعية ولمعرفة الفرق فيما بين الشرعية والمشروعية يجب إن نعرف كليهما لتوضيح الفرق فالشرعية هي إن تستند السلطة أو الحكومة إلى سند قانوني تستمد منه وجودها وهي تختلف باختلاف المصدر كأن يكون الشريعة الاسلامية أو الدستور أو إعلانا دستوريا بعد الثورات أو قانوناً في حالة عدم وجود دستور أما المشروعية فهي اكتساب السلطة أو الحكومة رضا غالبية الشعب حتى وان لم تكن تستند إلي سبب شرعي كالدستور أو القانون ومن الامثلة على المشروعية هو حكم المجلس العسكري لمصر بعد الاطاحة بمبارك بالثورة إذ انه اكتسب في هذه الحالة المشروعية بعد رضا غالبية الشعب المصري عن توليه السلطة في البلاد إلا انه على الرغم من ذلك لم يكتسب الشرعية ذلك إن وجوده لم يكن مستندا على قانون أو دستور وإنما عن رضا شعبي وعلى هذا فليس ضروريا إن يكون النظام الشرعي مشروعا أو العكس ذلك إن مفهوم الشرعية والمشروعية يختلفان كما سبق وان نوهنا في التعريف .

والنظام الذي يكتسب المشروعية يمكنه إن يسن القوانين والقرارات المناسبة ولكن لاتكفيه هذه المشروعية إذ انه لابد إن يستمد سلطته من قانون أو دستور ولذلك توضع الدساتير لتضفي الشرعية على من يستند إليها في الحكم والحاكم الذي يستند في سلطته إلى القانون والدستور فهو ولا ريب حاكم شرعي حتى وان لم ترض عنه الجماهير ففي هذه الحالة يفقد المشروعية ولكنه يظل شرعيا ولا يمكن إن لا يستند الحاكم أو السلطة على إي من الشرعية أو المشروعية أو كليهما معا إلا إذا كانت سلطات احتلال أو الانقلابات العسكرية فهي لاتستند إلى أساس قانوني لتكتسب صفة الشرعية أو إلي رضا غالبية الجماهير لتكتسب صفة المشروعية ويطلق عليها في هذه الحالة الحكم الفعلي أو الواقعي والسلطة الشرعية لا يمكن انتزاعها إلا بالطريق الشرعي أو بالمشروعية الجماهيرية وهي الثورة الشعبية لكن مشروعية مبارك وجدت صعوبة في النهوض على قدميها، في ظل ثقل ظل ناصر والسادات، فجاءت تخريجه "الضربة الجويّة" لتكون تفريعة لمشروعية تخص الرئيس مبارك وحده، وليس حرب العبور باعتبار أنها تخص الرئيس السادات وقادة عظاما آخرين مثل الفريق سعد الدين الشاذلي، الذي حاربه مبارك مع آخرين. ثم راح مبارك يراهن على عدم تعيين نائب له حتى اللحظة الأخيرة من الحكم، فاتحا مجال التكهن والاتهام بالتمهيد للتوريث، دون أن ينبس ببنت شفة.

وباتت السياسة في مصر نهباً للشائعات والأقاويل، ثم جاءت فترة دخول ابنه جمال إلى سوق السياسة من باب الاقتصاد، وتسليم الحكم إلى وزراء "البزنس" ليبدأ عهد تحالف استبداد السلطة وفساد المال، وتوالت قضايا تهديد الوحدة الوطنية بعدم إفساح المجال أمام الحريات، والدخول في مقايضات نأت بالأقباط عن السياسة، فاكتفى مبارك بمنح دور سياسي للكنيسة، ما زاد من أزمة الرهان على تسييس الدين وتديين السياسة، فخلت الساحة من منافس قوي له إلا الإخوان. إلى أن جاءت شرعية ثورة 25 يناير 2011 فنزعت شرعية مبارك وسقط نظامه مع الشرعية الثورية وعلم السياسة الشرعية على ذلك هو 'علم يبحث فيه عما تدبر به شؤون الدولة الإسلامية من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وإن لم يقم على كل تدبير دليل خاص'. ولا شك أن هذا من السياسة الشرعية لكنه جزء من أجزائها كما تقدم، أن خطاب الرئيس محمد مرسي، الذي أعلن فيه تمسكه بمنصبه كرئيس جمهورية لن يغير من الأمر شيئاً والقوات المسلحة اتخذت قرارها بالانحياز لإرادة الشعب وعزل مرسي من منصبه.